المحاضرة الثالثة: ترشيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

من المفاهيم التي ملتها الحكامة أن لها مضمونا اقتصاديا وماليا واجتماعيا وسياسيا بعدِّها السبيل الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام والمجتمعي.

وهي نمط جديد لتيسير السلطة والتنظيم السياسي والاجتماعي، وهي رؤيا جديدة للدولة والمجتمع والعلاقات الرابطة بينهما، ولسبيل قيادة التغيير.

وهي تعبئة للطاقات والموارد وترشيد استثمارها لتأمين شروط تدبير جيد، وهي التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها وكذا الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، فالحكامة لابد من اعتمادها على ما يسمى بـــ:

صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة والشفافية الكاملة، لذلك فالحكامة الجيدة في أي مجتمع وفي أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية تبقى ضرورية في إنجاح المشاريع التنموية، إلا أن تطبيقها يتطلب سيادة جو تسوده الشفافية والمسؤولية ودولة القانون والمشاركة، وهذا من **الناحية الاقتصادية**.

أما من **الناحية الاجتماعية** فيتم هذا من خلال ما يسمى **بالمجتمع المدني** الذي أصبح له دور فعال في النهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية، نحو دور المنظمات الدولية التي بدأت تضع الثقة أكثر في الجمعيات لتصريف المساعدات الاجتماعية، إلى جانب احتكاك المجتمع المدني بالواقع الأمر الذي يؤهله بالقيام بأدوار تنموية تتلاءم وحاجيات الساكنة المحلية.

كما أن مشاركة المواطن في تحقيق التنمية المحلية والتي تنبني على وعيه بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع وقدرته على فهم مشكلات المجتمع، وهذا يتطلب التعليم والخبرة والوعي، وحقه في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر، وتتحقق مشاركة المواطن في عملية التنمية من خلال حقه في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تدبير الشأن العام المحلي.

أما من **الناحية السياسية**: وجود الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية الواسعة للأفراد نحو الانتخابات (حق وواجب)، وعدم سيرورته على النحو الذي شُطِّر عليه يعرقل التنمية.